

## منظمة الدفاع عن حقوق المستهلك والحد من أضرار التبغ.

### ما هي منظمات الدفاع عن حقوق المستهلك والحد من أضرار التبغ؟

يعتبر الحد من الأضرار الناجمة عن التبغ تدخل يمكن أن يمثل إنقاذاً محتملاً لحياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم<sup>i</sup>. وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون منتجات تبغ عالية الخطورة مثل السجائر وبعض منتجات التبغ الفموية، فإنها توافر لهم فرصة للانتقال إلى استخدام مجموعة من منتجات النيكوتين البديلة الأكثر أماناً، والتي تشكل مخاطر أقل على صحتهم، وتشمل هذه المنتجات السجائر الإلكترونية "الفيب"، والسنوس (منتجات التبغ عديم الدخان) <sup>ii</sup> snus، وأكياس النيكوتين <sup>iii</sup> nicotine pouches، ومنتجات التبغ المُسخن. وعلى الرغم من أن بعض الحكومات تشجع الأشخاص الذين يدخنون على التحول إلى منتجات النيكوتين الأكثر أماناً، إلا أنه يتم تقييد الوصول إلى هذه المنتجات أو حتى حظرها تمامًا في كثير من البلدان.

ويتواجد الآن حوالي 82 مليون شخص من الذين يستخدمون السجائر الإلكترونية في جميع أنحاء العالم<sup>iv</sup>، كما يبلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون جميع الخيارات والمنتجات التي تهدف إلى تقليل الأضرار المرتبطة بالتدخين واستهلاك التبغ إلى عدد يبلغ إجمالي ١١٢ مليون مستخدم. وعلى الرغم من ذلك، فهناك عدداً قليلاً جداً من ضمن هذه المجموعة الكبيرة من الذين يستخدمون منتجات النيكوتين البديلة، ويعملون بنشاط على دعوة الآخرين لتقليل الأضرار المتعلقة بالتبغ. وبينما هناك ملايين من المستهلكين الذين انتقلوا إلى هذه المنتجات، إلا أن العدد الفعلي لأولئك الذين ينشطون كمؤيدين لتقليل الأضرار يظل صغيراً بالمقارنة مع العدد الإجمالي، كما أن معظم الأشخاص الذين تحولوا إلى منتجات النيكوتين الأكثر أماناً لا يدركون أن مستقبل المنتجات التي استخدموها للإقلاع عن التدخين ليس مضموناً، وذلك لأن خبراء الصحة والعلماء وصانعي السياسات الوطنيين والدوليين لا يزالون منقسمين حول ما إذا كانت هذه المنتجات تقدم فائدة إيجابية لصحة الجمهور لدعم الإقلاع عن التدخين.

ويعتمد المدافعون عن حقوق المستهلكين في مجال الحد من الأضرار الناجمة عن التبغ على ضمان توفر منتجات النيكوتين الأكثر أماناً، كبديل لجميع الأشخاص من المدخنين أينما كانوا يعيشون في العالم، ويعتمدون في هذا على الظروف والأوضاع السائدة في بلدانهم ومناطقهم لتحديد كيفية تنفيذ استراتيجياتهم وأنشطتهم، وعلى الرغم من وجود تفاوت في هذه الظروف من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى، إلا أن جميعهم يعملون بشكل مشترك على زيادة الوعي بأهمية تقليل الأضرار الناجمة عن التدخين. وعند عرض المقترحات التنظيمية التي تهدد بتقييد الوصول إلى المنتجات، فإن مدافعي حقوق المستهلكين غالباً ما يتدخلون ويعبرون عن معارضتهم لهذه الاقتراحات من أجل الوصول لتنظيم مناسب يحقق التوازن بين الحاجة للحماية الصحية وحق المستهلك في الوصول إلى البدائل الأكثر أماناً.

وتتنوع أنشطة الدفاع عن المستهلك، بدءاً من الأفراد الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أو المدونات، وحتى المنظمات والمجموعات الأكثر رسمية. وحتى الآن، فهناك نقصاً في الأدبيات والأبحاث المكتوبة عن هذه المنظمات حتى الآن. وأظهرت نتائج الأبحاث التي أجرتها المنظمة العالمية للحد من أضرار التبغ "GSTHR" أن معظم هذه المجموعات هي مجموعات تفتقر إلى التنظيم<sup>v</sup>، وتعتمد في إدارتها على المتطوعين، كما تفتقر إلى الهياكل التنظيمية الرسمية القوية، ولا لا يمتلك أعضاؤها خبرة سابقة في مجال الدعوة.

### لماذا يعتبر صوت المستهلك أمر هام؟

يملك الأشخاص الذين يستخدمون منتجات "النيكوتين الأكثر أماناً" الحق في الصحة، وحق تقليل الأضرار المترتبة على تدخين التبغ<sup>vi</sup>. مما يعني أن لديهم حق الاختيار في استخدام منتجات تحسّن صحتهم إذا لم يتمكنوا من التوقف عن استخدام النيكوتين، أو إذا لم يرغبوا بذلك. ويتأثر كل من الأشخاص الذين يستخدمون منتجات النيكوتين البديلة الأكثر أماناً، والأشخاص الذين يدخنون منتجات التبغ التقليدية بشكل كبير بالتدابير السياسية المتعلقة بمنتجات التبغ والنيكوتين، والتي تُعرف بشكل عام باسم "تدابير مكافحة التبغ"، كما إنهم الفئة التي تستفيد بشكل كبير من تقليل الأضرار المترتبة على تدخين التبغ.

ويملك الأشخاص الذين يستخدمون منتجات النيكوتين الأكثر أماناً رؤى أساسية حول كيفية إصلاح مشكلة التدخين، استناداً إلى تجاربهم الشخصية، فهم يعرفون ما الذي يحتاجه المستهلكين، ويعرفون كيفية عمل هذه المنتجات، ويعرفون كيفية استخدام المستهلكين لهذه المنتجات. وتعتبر هذه المعرفة والخبرة قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للعلماء والجهات التنظيمية والسياسيين والأشخاص الذين يدخنون. لذا، فيجب أن توضع آراء واحتياجات الأشخاص الذين يستخدمون منتجات النيكوتين الأكثر أماناً في صدارة المناقشات على المستوى الوطني أو الدولي حول توافر هذه المنتجات في المستقبل وطرق تنظيمها، ويمكن تلخيص هذا بعبارة "لا غنى عنا فيما يخصنا"، وهي عبارة مأخوذة من الحركات السابقة للحد من الأضرار.

## لماذا بدأت حركة الدفاع عن النشاط الاستهلاكي من أجل الحصول على منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا؟

تعتبر جمعية المدافعين عن الاستهلاك لصالح البدائل الخالية من الدخان (Consumer Advocates for Smoke-free Alternatives Association CASAA) والتي تأسست في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ واحدة من أولى المنظمات التي تم إنشاؤها لخدمة هذه الحركة. وفي السنوات التالية، بدأت العديد من مجموعات وجمعيات المستهلكين الأخرى في الظهور، والتي ظهرت في البداية بشكل رئيسي في أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا.

ويعتبر ما حدث في المملكة المتحدة عام ٢٠١٠، أحد أوائل الأمثلة البارزة على نشاط المستهلكين في المطالبة بالوصول إلى منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا، حينما فتحت الوكالة التنظيمية للأدوية ومنتجات الرعاية الصحية في المملكة المتحدة (MHRA) مناقشة عامة حول إمكانية تضمين أجهزة التدخين الإلكترونية ضمن نظام ترخيص الأدوية. <sup>vii</sup>

وعلى الرغم من أن هذه أجهزة التدخين الإلكترونية لم تخضع للتشريعات المستهدفة، إلا أن أجهزة الفيب المعروضة للبيع في المملكة المتحدة تم تنظيمها بالفعل بموجب قوانين سلامة المنتجات، ومع ذلك، فقد شعر العديد من مستخدمي أجهزة الفيب للتدخين الإلكتروني بالقلق من أن حكومة المملكة المتحدة تهدف من خلال نية ترخيص هذه الأجهزة كأدوية، إلى تشديد القوانين واللوائح المتعلقة بها، مما قد يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى المنتجات التي يستخدمونها بشكل مفضل، والتي يرونها ضرورية لمساعدتهم في الابتعاد عن التدخين والحفاظ على صحتهم.

وقد تم تقديم أكثر من ألف رد على المناقشة العامة المفتوحة من قبل الوكالة التنظيمية للأدوية، ومنتجات الرعاية الصحية في المملكة المتحدة (MHRA <sup>viii</sup>). وقد كانت الغالبية العظمى من هذه الاستجابات من الأفراد، حيث قام معظمهم بمشاركة تجاربهم الشخصية في الإقلاع عن التدخين باستخدام منتجات التدخين الإلكتروني، كما عبّروا عن مخاوفهم من أن ترخيص منتجات التدخين الإلكتروني كأدوية قد يؤدي إلى سحبها بشكل كامل من السوق، مع السماح ببقاء السجائر القابلة للاشتعال متاحة قانونيًا، بينما عبّر آخرون عن مخاوفهم من أن عودتهم إلى التدخين سيكون أمرًا لا مفر منه. وقد توجت هذه الجهود بالنجاح، حيث أعلنت الوكالة التنظيمية للأدوية ومنتجات الرعاية الصحية في المملكة المتحدة (MHRA) في مارس ٢٠١١، نيتها بعدم اتخاذ أي إجراء بشأن وضع منتجات التدخين الإلكتروني، كما تلتزم في الوقت نفسه بإجراء المزيد من البحوث والتقييمات.

وقد قام نشطاء المستهلكين في أوروبا بزيادة جهودهم ونشاطهم في عام ٢٠١٣. وذلك عندما ظهرت مقترحات لتنظيم استخدام أجهزة التدخين الإلكتروني كأدوية مرة أخرى، وهذه المرة من خلال مسودة توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن منتجات التبغ (EU TPD). كما كانت هناك مناقشات في الاتحاد الأوروبي حول تقييد محتوى النيكوتين في السجائر الإلكترونية إلى مستويات منخفضة جدًا، بحيث قد لا تكون مرضية للمدخنين الذين يتطلعون إلى التحول. وقد كان من الممكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى إزالة النيكوتين بشكل فعال كبديل عملي وقابل للتنفيذ عن السجائر القابلة للاحتراق.

وقد تم تشكيل حملة واسعة في جميع أنحاء أوروبا استجابة لمقترحات برنامج التوجيه الأوروبي لمنتجات التبغ TPD للاتحاد الأوروبي. وبسبب القلق من العلاج العجيب "للتدخين سيتم سحبه بفعالية"، اضطر بعض الأشخاص الذين نجحوا في التوقف عن التدخين عن طريق التحول إلى منتجات السجائر الإلكترونية إلى أن يصبحوا نشطاء لأول مرة لدعم الحد من أضرار التبغ. ولم يتم تنظيم الحملة من قبل أي فرد أو منظمة واحدة، ولكن كان التركيز المشترك بينهم هو تحفيز الناس للكتابة إلى ممثليهم المنتخبين في البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، لتبادل تجاربهم، والإدلاء بأرائهم.

وقد قام الآلاف من مستخدمي السجائر الإلكترونية في جميع أنحاء أوروبا بأرسال مجموعة من رسائل بريد إلكتروني إلى نوابهم في البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، حيث أخبروهم كيف أنهم نجحوا في التوقف عن التدخين من خلال الانتقال إلى استخدام السجائر الإلكترونية، وطالبوا بأن تظل السجائر الإلكترونية منتجًا متاحًا للمستهلكين. وقد تم تنظيم هذه الحملة عبر منتديات السجائر الإلكترونية عبر الإنترنت، حيث لم تكن هناك منظمات أو جماعات استهلاكية في أوروبا تعمل بشكل فعال في هذه الفترة على دعم حقوق المستهلكين فيما يتعلق بمنتجات التدخين الإلكترونية وتقليل الأضرار الناجمة عن التبغ. ولذا، كانت المبادرات بما في ذلك العروض، والاحتجاجات والتي بدأها الأشخاص القليلون الذين كانوا يؤمنون بتقليل الأضرار الناجمة عن التدخين تكاد تكون فردية وغير منظمة بشكل كبير. وبعد نجاح الحملة التي قام بها المستخدمون للسجائر الإلكترونية للضغط على الجهات التنظيمية، تم الحفاظ على توفر منتجات السجائر الإلكترونية للاستخدام الشخصي وفقًا لبرنامج التوجيه الأوروبي لمنتجات التبغ TPD في الاتحاد الأوروبي.

## ماذا حدث بعد ذلك؟

أصبح من الواضح أن مجتمعات التدخين الإلكتروني "الفيب" ستحشد جهودها للدفاع عن حقوقهم في الوصول المستمر إلى المنتجات التي يشعرون أنها تفيدهم. ولكن التجربة مع الاتحاد الأوروبي أظهرت لمدافعي حقوق المستهلك أنهم بحاجة لمزيد من التنظيم. لذا، فقد بدأ المستهلكون في التجمع معًا لتشكيل مجموعات استهلاكية وطنية، وقد كان وجود هذه المجموعات

يعني أن المستهلكين يمكنهم إنشاء قنوات للتواصل مع وسائل الإعلام، والسياسيين، والعلماء، والجهات التنظيمية، وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن دائمًا سهلاً.

وبعد أن بدأت الحركة كحركة ذات قاعدة شعبية واسعة، لم يكن لدى معظم المستهلكين الذين كانوا يدافعون عن الحد من أضرار التبغ أي خبرة في التنظيم، كما لم يرغب الكثير منهم في تولي المسؤولية، ولكن كما حدث في حالة التدخين الإلكتروني في الاتحاد الأوروبي، نمت تعبئة المستهلكين في جميع أنحاء العالم استجابة للتهديدات التنظيمية في مناطق أخرى.

### ماذا نعرف عن منظمات المدافعين عن حقوق المستهلكين العاملة اليوم؟

في عام ٢٠٢٢، قامت الدراسة التي أجريت بواسطة المنظمة العالمية للحد من أضرار التبغ "GSTHR" والتي نُشرت في مجلة تحديات الصحة العامة، بتحديد وجود ٥٤ منظمة مدافعة عن حقوق المستهلكين تعمل في جميع أنحاء العالم. وركزت الدراسة بشكل خاص على المجموعات الوطنية والإقليمية الأساسية التي تم إنشاؤها وتنظيمها من قبل مستهلكي منتجات النيكوتين الأكثر أماناً (SNP)، وقد تم الحصول على إجابات استبيان من ٥٢ منظمة من هذه المنظمات.

وقد تبعت العديد من هذه المجموعات أربع منظمات إقليمية شاملة تغطي أمريكا اللاتينية وهي منظمة التحالف الإقليمي للدفاع عن حقوق المستهلكين في أمريكا اللاتينية (ARDT Iberoamerica)، وجمعية المدافعين عن حقوق المستهلكين من أجل الحصول على بدائل خالية من الدخان "إفريقيا (CASA) ومنظمة "المدافعون عن تقليل الأضرار الناجمة عن التبغ" في أوروبا (ETHRA)، وتحالف "مدافعي تقليل الأضرار الناجمة عن التبغ" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (CAPHRA).

وقد بدأت معظم هذه المجموعات بشكل غير رسمي، حيث بدأت غالبًا عبر الإنترنت، حيث تواصل الأشخاص الذين تحولوا من التدخين إلى السجائر الإلكترونية، أو غيرها من منتجات النيكوتين البديلة الأكثر أمانًا مع بعضهم البعض، قبل أن يتطوروا إلى مجموعات، والتي بدأت اعتماداً على فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد. كما لم يتم تأسيس أي من المجموعات التي شملتها دراسة المنظمة العالمية للحد من أضرار التبغ "GSTHR" على يد محترفين. وبمعنى آخر، فلم تكن هذه المنظمات نتاج تأسيس مدروس من قبل محترفين في مجال مكافحة التدخين، فبدلاً من ذلك، فقد بدأ معظم الأشخاص المعنيين بالمجموعات هذه بالتفاعل والتحرك في استجابة للتغييرات التنظيمية أو التشريعية المقترحة في بلدانهم، دون أن يكون لديهم نية مسبقة لأن يصبحوا نشطاء أو لإنشاء منظمات.

وتتمثل أهداف معظم هذه المجموعات في رفع مستوى الوعي بين الأشخاص المدخنين، والجمهور، والحكومة، ووسائل الإعلام حول البدائل الأكثر أماناً للتدخين، بالإضافة إلى المطالبة بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية تتيح توفر هذه المنتجات. ويتمثل النشاط الرئيسي لجميع المنظمات تقريباً في توفير المعلومات لمؤيديها، ولعامّة الناس، وخاصة أولئك الذين ما زالوا يدخنون.

### كيف يتم تنظيم هذه المجموعات وتمويلها؟

من بين ٥٢ من منظمات الدفاع عن حقوق المستهلك ذات القاعدة الشعبية الواسعة والتي أجابت على الاستبيان، كان هناك ١٣ منها تعمل في أمريكا اللاتينية، وثمانية منها في إفريقيا، و٢٤ في أوروبا، وخمس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واثنان في أمريكا الشمالية، ولكن لم تكن هناك أي منظمات في شرق أوروبا ووسط آسيا أو الشرق الأوسط. وقد تواصلت هذه المجموعات بأكثر من ٢٧ لغة مختلفة، وقد بدأت ٣٦ من تلك المنظمات في العمل منذ عام ٢٠١٦ أو ما بعده.

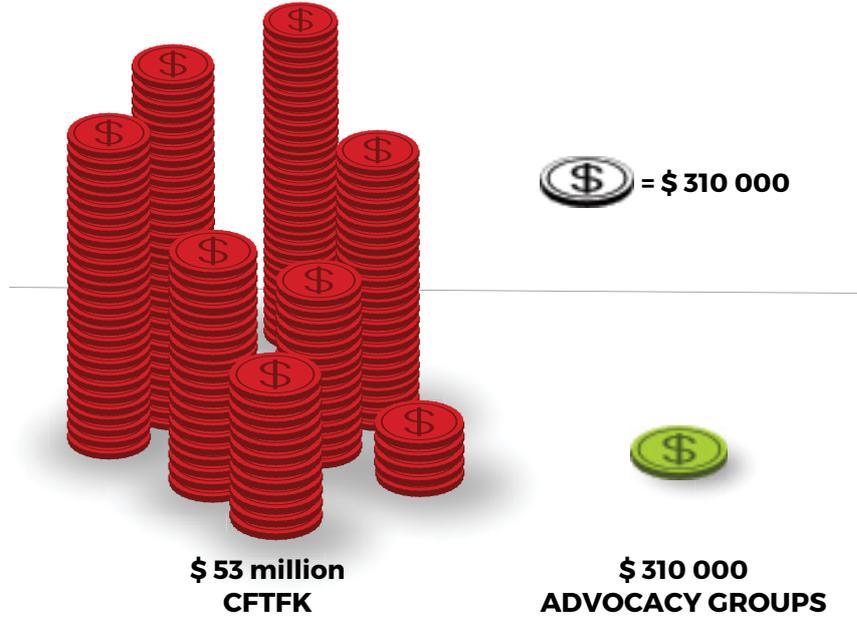
وتعتمد الغالبية العظمى للمنظمات "بعدد يبلغ (٤٢ منظمة) على مساهمات المتطوعين الذين يقدمون خدماتهم بدون أجر مالي، بينما تقوم سبع منظمات فقط بتوظيف موظفين بعقود أو بأجر دائم، حيث تقوم منطمتان منهما بتوظيف ثلاثة موظفين كحد أقصى، بينما تمتلك منطمتان أخرى موظفين اثنين لكل منهما، بينما تمتلك ثلاث منظمات موظف واحد فقط، وإذا تم النظر في عينة الاستبيان ككل، فإن إجمالي العددي للأشخاص الذين يعملون في وظائف مدفوعة بين جميع المنظمات المشاركة في الاستبيان يبلغ ١٣ شخصاً فقط.

وينعكس نقص الموارد التشغيلية في انخفاض مستوى التمويل، وفقاً للدراسة، فمن بين ٣١ منظمة لم تتلق أي دعم مالي، فقد حصلت ٢١ منظمة على بعض التمويل، وتراوح هذا التمويل بين ٢٥٠ دولار أمريكي و ١٧٣,٥٠٠ دولار أمريكي خلال السنة الكاملة الأخيرة.

وبشكل عام، وفي خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، كان إجمالي التمويل لجميع المجموعات التي شملتها الدراسة ٣٠٩,٨١٠ دولارًا أمريكيًا فقط، وقد شملت مصادر التمويل التبرعات (لعشر منها) ورسوم العضوية (لتسع منها)، كما تلقت ثلاث منظمات منها تبرعات من شركات تصنيع منتجات التدخين الإلكتروني، وعلى طرف آخر لم تتلق أي من المنظمات الـ ٥٢ تمويلًا من شركات التبغ أو شركات الأدوية.

## ما هي العقبات التي تواجهها منظمة الدفاع عن حقوق المستهلك والحد من أضرار التبغ؟

يعتبر نقص الأموال والموارد إحدى القضايا الرئيسية التي أبلغت عنها جميع المنظمات التي شملتها الدراسة، كما أشار معظمهم إلى نقص المتطوعين والمشاركة المجتمعية، ونقص المشاركة النشطة من قبل الأفراد الذين يستخدمون منتجات النيكوتين الأكثر أماناً وأعضاء المنظمات الاستهلاكية المشاركة في أنشطة المنظمات، وصعوبات الوصول إلى الأفراد المهتمين. كما أبلغ الكثيرون عن مواقف سلبية من غالبية وسائل الإعلام والمهنيين الصحيين والأطباء والأفراد من منظمات مكافحة التبغ.



تشير الصورة إلى المقارنة بين التمويل المقدم من مؤسسة بلومبرج، وتمويل منظمة مكافحة تداول التبغ واستهلاكه بين الأطفال والشباب "CFTFK" لمكافحة منتجات النيكوتين الفئحة (السولت النيكوتين) لمدة عام، بمقابل إجمالي أموال سنوية تتلقاها جميع مجموعات الدفاع عن المستهلك في جميع أنحاء العالم، خلال نفس الفترة. وقد تم استخدام قيمة مالية محددة تعادل ٣١٠ ألف دولار أمريكي من منظمة "CFTFK" لمكافحة منتجات النيكوتين المنكحة.

ويظهر حجم التحدي الذي تواجهه مجموعات مدافعي حقوق المستهلك في مجال تقليل الأضرار الناجمة عن التدخين، من خلال مقارنة مستوى الدعم والموارد، مع التمويل المتاح لتلك المنظمات التي تعمل للحد من الأضرار الناجمة عن التبغ. ويمكن توضيح هذا التفاوت من خلال حملة منظمة مكافحة تداول التبغ واستهلاكه بين الأطفال والشباب "CFTFK" والتي تلقت مبلغ ١٦٠ مليون دولار أمريكي من مؤسسة بلومبرج الخيرية في عام ٢٠١٩ للقيام بحملة ضد إضافة النكهات في منتجات النيكوتين حول العالم على مدى ثلاث سنوات<sup>ix</sup>. وتشكك مثل هذه المجموعات في سلامة وفعالية منتجات النيكوتين الأكثر أماناً في الإقلاع عن التدخين، على الرغم من وجود أدلة كبيرة تشير إلى العكس. ويضمن تمويلهم الكبير ووجودهم البارز تمثيل آرائهم بشكل واسع في وسائل الإعلام الوطنية والدولية، مما يمكن أن يؤثر بشكل كبير على السياسات والتشريعات المتعلقة بالحد من الأضرار الناجمة عن التدخين.

كما قامت مؤسسة بلومبرج الخيرية بإطلاق مبادرة تحمل اسم (إيقاف منظمات التبغ ومنتجاتها) بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بهدف مراقبة ووقف منظمات ومنتجات التبغ. وخلال الثلاث سنوات الأولى لهذه المبادرة، تلقت جامعة باث في المملكة المتحدة تمويل بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي من مؤسسة بلومبرج الخيرية<sup>x</sup>، بالإضافة للتعهد بتقديم مبلغ إضافي بقيمة ٤٢٠ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة المراقبة حتى ديسمبر ٢٠٢٤<sup>xi</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فبسبب عمليات التنميط والتمييز والتشويه الذي يتعرض له المدخنون والذي ينعكس على مستخدمو منتجات النيكوتين الأكثر أماناً أيضاً، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة العثور على مصادر تمويل ودعم مالي لأنشطتهم ومبادراتهم، وبالتالي، تكون خيارات التمويل محدودة بشكل كبير لهذه المجموعات، مما يؤدي إلى تقييد إمكانية تنفيذ العديد من الأنشطة والحملات التي يمكن للمجموعات الاستهلاكية القيام بها. كما أنه من الصعب أيضاً على الأفراد البقاء متحمسين ومشاركين في الجهود النضالية بسبب هذه القيود الخاصة بالتمويل والموارد المتاحة.

كما لم يتم قبول نشاط المدافعين عن الحد من أضرار التبغ، ولم يسمح لهم أبداً بالمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. **FCTC/COP<sup>xiii</sup>**، وتُعد هذه الفعاليات كل سنتين، حيث تجتمع الوفود الحكومية من جميع أنحاء العالم لمناقشة سياسات التبغ والنيكوتين وذلك قبل اتخاذ أي قرارات تؤثر في التنفيذ المحلي لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وغيرها من التدابير الدولية لمكافحة التدخين. كما لم يتم السماح لأي من مجموعات المستهلكين بمشاهدة الجلسات، ولم تتم دعوتهم للمشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف COP وذلك على الرغم من أن المستهلكين هم الأشخاص الأكثر تأثراً بالقرارات التي تصدر عن هذه الاجتماعات، وهذا يختلف تمامًا عن اجتماعات COP التي تُعقد لمناقشة تغير المناخ، حيث يتم دعوة مجموعة واسعة من مجموعات المجتمع المدني لمراقبة الاجتماعات أو المشاركة الفعالة في المناقشات.

و غالبًا ما تتعرض مجموعات المستهلكين المدافعة عن الحد أضرار التبغ لاتهامات زائفة، بالعمل نيابة عن صناع التبغ، أو بأنهم 'دعاة' لها. ويعزى هذا الارتباط أساسًا إلى حقيقة أن صناعة التبغ تقوم حاليًا بتصنيع بعض منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا التي يستخدمها المستهلكون كبديل عن التدخين التقليدي، كما يلاحظ أنه يمكن أن تأتي هذه الاتهامات حتى من المهنيين العاملين في مجال الصحة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة التدخين الإلكتروني "الفيب" لم تكن مطورة من قبل صناعة التبغ التقليدية، وأن استثمارات صناعة التبغ في منتجات التدخين الإلكتروني وشركاتها لم تبدأ بشكل كبير إلا بعد عام ٢٠١٢، كما لم تمتلك صناعة التبغ إلا حصة صغيرة جدًا من السوق العالمية لمنتجات التدخين الإلكتروني حتى عام ٢٠٢٣.

### ماذا حققت منظمات الدفاع عن حقوق المستهلك والحد من أضرار التبغ.

على الرغم من قلة الموارد والتمويل المتاح، تمكنت جميع المجموعات التي شاركت في استطلاع المنظمة العالمية للحد من أضرار التبغ "GSTHR" من عرض مجموعة من الإجراءات والإنجازات الهامة. وعلى سبيل المثال، تمكنت المجموعات بالمشاركة مع وسائل الإعلام، في الحصول على تغطية إعلامية لوسائل الإعلام المطبوعة والمرئية، وتقديم مقترحات للاستشارات والمناقشات التي تجربها الحكومة والهيئات التنظيمية والاستشارية، والمشاركة في جلسات استماع عامة، وعقد الندوات عبر الإنترنت والاجتماعات وجهًا لوجه، والاتصال بأعضاء البرلمان، ومساعدة المجموعات الجديدة على الانطلاق، وتنظيم الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتنظيم الاحتجاجات، ومتابعة التحديات القانونية، وتطوير الاتصالات مع وزارات الحكومة، والمساهمة في تطوير المعايير الوطنية للسجائر الإلكترونية.

وفي السنوات الأخيرة، حقق المدافعون عن منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا SNP نتائج ملموسة للمستهلكين، حيث تحدى المدافعون خطط الحكومة لحظر أجهزة الفيب من خلال مجموعة من الإجراءات القضائية. كما لعب المستهلك في الآونة الأخيرة في كل من نيوزيلندا والفلبين دورًا مهمًا في ضمان الوصول المنظم إلى منتجات السجائر الإلكترونية "الفيب" وذلك من خلال عمليات التشاور والمناقشات العامة.

وتلخص دراسات الحالة الوطنية القصيرة التالية أنشطة مجموعات المستهلكين هذه والتي سيتم عرضها تاليًا.

#### الهند.

في عام ٢٠١٤، أعرب مؤتمر الأطراف لمنظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. **FCTC/COP**، عن قلقه بشأن منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا واستجابة لذلك، قررت الحكومة الهندية حظرها.

وقد تم تأسيس جمعية مستخدمي الفيب في الهند (AVI)، وهي منظمة غير ربحية، تم تأسيسها رسميًا من قبل المستهلكين في عام ٢٠١٦. وبدعم من محامين متطوعين، قامت (AVI) بتقديم دعاوى قضائية في جميع أنحاء البلاد لتحدي حظر الفيب الذي فرضته الولايات على مستوى الدولة، وكذلك المحاكم العليا لمنع قرارات مهمة من الحكومة المركزية. وعليه فقد أدرجت قرارات المحكمة حظر الفيب لسنوات عديدة، لكن في النهاية، تحالفت الحكومة على الإجراءات القانونية العادية وأصدرت أمرًا تنفيذيًا لحظر بيع وتصنيع واستيراد السجائر الإلكترونية التي تحتوي على النيكوتين في أواخر عام ٢٠١٩. وقد سارعت حكومة الأغلبية إلى تمرير هذه الخطوة المثيرة للجدل عبر البرلمان بعد مرور عدة أشهر.

وبعد حظر التدخين في عام ٢٠١٩، استمرت "مجموعات الدفاع عن حقوق المستهلك المعنية بتقليل أضرار التبغ" في جذب تغطية إعلامية كبيرة في البلاد، وفي مايو ٢٠٢٣، أصدرت الحكومة الهندية قرارًا بمنع نشر المواد التي تعتبر "مؤيدة للتدخين الإلكتروني" في وسائل الإعلام. ومن هنا تعتبر منظمة "AVI" والمجموعات الأخرى بمثابة اعترافًا بنجاح جهود المستهلكين في ضمان توفير بدائل أكثر أمانًا لأكثر من ١٢٠ مليون مدخن في البلاد.

## المكسيك.

تأسست جمعية **Pro-Vapeo Mexico** في عام ٢٠١٧، وهي جمعية غير ربحية تم إنشاؤها من قبل مجموعة من المستهلكين المهتمين بتعزيز وزيادة الوعي بفوائد الصحة، المترتبة على الانتقال من التدخين، إلى استخدام منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا. وتهدف الجمعية إلى مساعدة السلطات الصحية، والسياسيين، والجمهور العام، ووسائل الإعلام على فهم الحاجة لإجراء مناقشات مفتوحة وشاملة بشأن تنفيذ سياسات داعمة للحد من أضرار التبغ.

وعلى مدى الستة أعوام الأخيرة، أجرت الجمعية العديد من المقابلات من قبل وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة، كما أسست علاقات قوية مع المستهلكين أنفسهم، كما قام أعضاؤها بالتفاعل مع مشرعي البلاد، من خلال المشاركة في المنتديات التي ينظمها مجلس الشيوخ في الكونجرس الفيدرالي المكسيكي. كما قدموا أيضًا أدلة موثقة في القضية التي أعلنت فيها المحكمة العليا للعدالة المكسيكية أن حظر الكامل على منتجات التدخين الإلكتروني (الفيب) كان غير دستوري. وبناء على هذا، فعلى الرغم من أنه يُحظر في الوقت الحالي بيع وترويج منتجات الفيب في البلاد، ألا انه استخدامهما يعتبر قانوني.

## نيوزيلندا.

ترغب منظمات الدفاع عن حقوق المستهلك في نيوزيلندا، بما في ذلك جمعية **Aotearoa Vapers Community Advocacy**، في إنشاء سوق منظمة لبيع منتجات الفيب في نيوزيلندا، وعلى الرغم من قلق مجموعات المستهلكين بشأن سلامة هذه المنتجات، ولكنهم في الوقت نفسه كان لديهم الرغبة في الحفاظ على إمكانية الوصول إلى هذه المنتجات للأشخاص الذين يدخنون.

وقد عمل المدافعون عن حقوق المستهلك بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين والمنتخبين، بالإضافة إلى مقدمي الرعاية الصحية. كما قاموا بتقديم أدلة ومعلومات متنوعة لدعم حملتهم، وتشمل هذه الأدلة البحوث العلمية الحديثة، والسياسات السابقة التي تم تنفيذها في دول أخرى، بالإضافة إلى تجارب المستهلكين أنفسهم. وبنيت العلاقات مع السياسيين على الثقة والاحترام والتفاهم، وساعدت جهودهم الناجحة في إثراء القانون الخاص بتعديل البيئات الخالية من الدخان، وتوفير منتجات التدخين الإلكتروني الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠<sup>xiii</sup>. وسعى هذا التشريع إلى تحقيق التوازن بين ضمان توفر منتجات الفيب **vaping** للمدخنين الذين يريدون التحول إلى بديل أقل ضررًا، مع ضمان عدم استخدام هذه المنتجات أو تسويقها أو بيعها للشباب.

## الفلبين.

في الفلبين، كان هناك مخاوف من أن منتجات الفيب (التدخين الإلكتروني) قد يتم حظرها بالكامل نتيجة جهود المجموعات المعادية للتدخين الإلكتروني، والتي تمؤلها مؤسسة بلومبرج الخيرية. وتعتبر جهود منظمة **The Vapers Philippines** إحدى المجموعات التي قادت الجهد للحفاظ على تواجد منتجات الفيب في السوق، واستندت استراتيجيتهم إلى الخبرة المستفادة من أقرانهم في نيوزيلندا. حيث قدّموا دليلًا علميًا وتجريبيًا للمستهلكين إلى مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، وباستخدام مثال نيوزيلندا الأخير حول الإطار التنظيمي الجديد، ساهموا في التأثير على قانون تنظيم منتجات النيكوتين الإلكترونية، والذي تم توقيعه في عام ٢٠٢٢، وقد فرض مشروع القانون قيودًا حول الأماكن التي يمكن بيع منتجات التدخين الإلكتروني فيها، ولكنه خفض السن القانوني أيضًا لشراء هذه المنتجات من ٢١ إلى ١٨ عامًا. وعلى الرغم من أنه قد تم حظر التدخين الإلكتروني في أماكن أخرى قريبة، أكد هذا القانون أن استخدام منتجات الفيب هو استراتيجية معترف بها من قبل الحكومة لمساعدة الأشخاص الذين يدخنون على تقليل المخاطر على صحتهم.

## الخاتمة.

يكن الهدف الرئيسي لمنظمات الدفاع عن حقوق المستهلك والحد من أضرار التبغ في ضمان استمرار وصولهم هم والآخرون إلى منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا التي ساعدتهم في التوقف عن التدخين. وهذه المجموعات هي مجموعات تطوعية لا تمتلك القوة غالبًا من الناحية المالية، كما تفتقر إلى توافر الموارد الكافية، ولكنها تمتلك إمكانيات هائلة وقوة في التأثير على السياسات والقرارات. وكما توضح هذه الورقة الموجزة، فهناك أمثلة عديدة على النتائج الإيجابية الناجمة عن المشاركة الفعالة لمجموعات الدفاع عن المستهلكين هنا وفي مجالات أخرى مماثلة بمجالات الصحة العامة، كما أن هناك اعتراف بأهمية التجربة الحية للأفراد ومشاركتهم الفعالة في توجيه القرارات الصحية، ويشمل هذا المستهلكين لمنتجات النيكوتين الأكثر أمانًا. وعلى نحو مماثل، ينبغي للحكومات في مختلف أنحاء العالم أن تعترف بمستهلكي منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا باعتبارهم يمثلون أصواتًا مهمة وضرورية في الجهود العالمية المشتركة الرامية للقضاء على مشكلة التدخين وتعزيز الصحة العامة.

لمزيد من المعلومات حول أعمال المنظمة العالمية للحد من أضرار التبغ "GSTHR" أو النقاط المطروحة في هذه الوثيقة الإرشادية لـ "GSTHR"، يُرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني [info@gsthr.org](mailto:info@gsthr.org)

ماذا عنا: منظمة المعرفة. الفعل. التغيير (K•A•C)

تهدف المنظمة من خلال هذا النهج إلى الحد من الأضرار، كاستراتيجية صحية عامة تستند بشكل أساسي إلى حقوق الإنسان. ويتمتع فريق المنظمة بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في مجال التقليل والحد من الأضرار في مختلف المجالات، مثل مجالات استخدام المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، والتدخين، والصحة الجنسية، والسجون.

وتدير K•A•C مشروع منظمة الصحة العالمية للحد من أضرار التبغ (GSTHR) والذي يرصد تطور عمليات الحد من أضرار التدخين، واستخدام وتوافر منتجات النيكوتين الأكثر أمانًا، والاستجابات التنظيمية لمنتجات النيكوتين الأكثر أمانًا، فضلاً عن انتشار التدخين والوفيات المرتبطة به، في أكثر من ٢٠٠ دولة بالعديد من المناطق حول العالم. وللحصول على جميع النشرات والبيانات الحية والمتجددة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني <https://gsthr.org>

تمويلنا: تم تمويل مشروع منظمة الصحة العالمية للحد من أضرار التبغ (GSTHR) من خلال منحة مقدمة من منظمة "عالم خالٍ من التدخين" *Foundation for a Smoke Free World*، وهي منظمة عالمية غير ربحية مستقلة ومسجلة في الولايات المتحدة بموجب القانون الخاص بالمنظمات غير الربحية وبموجب المادة ٥٠١(c)(٣). ويحتفظ المشروع وكل ما يتعلق به بما في ذلك المعلومات الخاصة به، ومخرجاته بالاستقلالية في التوجيه بموجب شروط اتفاق المنحة تجاه المؤسسة المانحة.

- i. GSTHR. (2022a). *What is Tobacco Harm Reduction?* (GSTHR Briefing Papers). Global State of Tobacco Harm Reduction. <https://gsthr.org/briefing-papers/what-is-tobacco-harm-reduction/>.
- ii. GSTHR. (2022c). *What is snus and how is it used?* (GSTHR Briefing Papers). Global State of Tobacco Harm Reduction. <https://gsthr.org/briefing-papers/what-is-snus/>.
- iii. GSTHR. (2023a). *What are nicotine pouches, and how are they made?* (GSTHR Briefing Papers). Global State of Tobacco Harm Reduction. <https://gsthr.org/briefing-papers/what-are-nicotine-pouches/>.
- iv. Jerzyński, T., & Stimson, G. V. (2023). Estimation of the global number of vapers: 82 million worldwide in 2021. *Drugs, Habits and Social Policy, ahead-of-print* (ahead-of-print). <https://doi.org/10.1108/DHS-07-2022-0028>.
- v. Jerzyński, T., Harding, J., & Stimson, G. V. (2023). Global survey of consumer organizations advocating for safer nicotine products. *Public Health Challenges*, 2 (1), e58. <https://doi.org/10.1002/puh2.58>.
- vi. GSTHR. (2022b). *The right to health and the right to tobacco harm reduction* (GSTHR Briefing Papers). Global State of Tobacco Harm Reduction. <https://gsthr.org/briefing-papers/the-right-to-health-and-the-right-to-tobacco-harm-reduction/>.
- vii. *Electronic Cigarettes. Volume 508: Debated on Wednesday 7 April 2010*. (2010, 7 أبريل). Hansard - UK Parliament. <https://hansard.parliament.uk//commons/201007-04-/debates/10040762000014/ElectronicCigarettes>.
- viii. Medicines and Healthcare Products Regulatory Agency. (2010, فبراير). *Public consultation (MLX 364): The regulation of nicotine containing products (NCPs)*. Archived on 6 Dec. 2014. UK Government Web Archive. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20141206013310/http://www.mhra.gov.uk/Publications/Consultations/Medicinesconsultations/MLXs/CON065617>.
- ix. Bloomberg Philanthropies Launches New \$160 Million Program to End the Youth E-Cigarette Epidemic. (2019, 10 سبتمبر). *Bloomberg Philanthropies*. <https://www.bloomberg.org/press/bloomberg-philanthropies-launches-new-160-million-program-end-youth-e-cigarette-epidemic/>.
- x. *Major funding announcement puts Bath TCRG at centre of new \$20 million global industry watchdog*. (2018, 14 أغسطس). <https://www.bath.ac.uk/announcements/major-funding-announcement-puts-bath-tcrg-at-centre-of-new-20-million-global-industry-watchdog/>.
- xi. *Funding boost for the Tobacco Control Research Group*. (2023, 28 فبراير). <https://www.bath.ac.uk/announcements/funding-boost-for-the-tobacco-control-research-group/>.
- xii. GSTHR. (2023b, أبريل). *The Framework Convention on Tobacco Control (FCTC) and the Conference of the Parties (COP): An explainer* (updated April 2023). Global State of Tobacco Harm Reduction. <https://gsthr.org/briefing-papers/the-framework-convention-on-tobacco-control-fctc-and-the-conference-of-the-parties-cop-an-explainer-updated-april-2023/>.
- xiii. New Zealand Ministry of Health – Manatū Hauora. (2020, 1 نوفمبر). *About the Smokefree Environments and Regulated Products (Vaping) Amendment Act*. Ministry of Health NZ. <https://www.health.govt.nz/our-work/regulation-health-and-disability-system/vaping-herbal-smoking-and-smokeless-tobacco-products-regulation/about-smokefree-environments-and-regulated-products-vaping-amendment-act>.